

والا زينة ولا كنعان ان الصريح بان لا يشمل الغافل وقا ليه على ما سبقت  
من الصواب امتناع تكليف الغافل لئلا يكون الحد غير مطرد لدخول ما ليس  
من افراد فيه وتقرير الجواب من وجهين الاول وهو سبني على الظاهر ان  
الدم في الكلف للجنس العموم والثاني هو سبني على التحقيق انها للعموم لكن  
في الاشخاص صلاحي الحول اما على مذهب الفرغى من ان العموم في الاشخاص  
لا يستلزم العموم في الاحوال فظاهره واما على ما سبني عليه الصم من الاستلزام  
فالمقربة لاينة الصادق عن الاستلزام هذا هو الظاهر في تقرير كلامه  
ويحتمل وجه اخر وهو ان يكون جواب ايراد تقريره ان الدم في الكلف للجنس  
والشمول فلو يدخل في الحد سبني من افراد الحدود اذ لا يتعلق شي منها بفعل  
كل مكاف فيضد عكس التعريف فاجاب بجوابين الاول سبنا على الظاهر  
ان الدم للجنس الصادق بالقبيل والكثير لا للاستفراق فلو يفسد عكس  
التعريف على تقدير كون اللام للشمول لان ما ذكر يرجع الى انتفاء تكليف  
البالغ العاقل في بعض الاحوال على نوال ما سبق في الجواب على الوجه الاول  
**قوله** واما خطاب الوضع الايجابي فليس الخمر لان الخطاب انما يتناول الخطاب  
المعلق بفعل الكلف على وجه الالتزام او على وجه ينشأ عن الالتزام ولا  
خطاب الوضع فيكون الحد جاسما مانعا اذ لا يخرج عنه شي من افراد الحكم  
المتعارف ولا يدخل فيه شي من افراد غيره **قوله** لكنه لا يشمل الحد فيكون غير

تام

بالمعنى والاشارة بها الى ان الحكم خطاب الله **قوله** ويبين عطف على  
اسمى اي ويبين المكان على وجه التعيين في كل محل بما يناسبه على ما سبقت  
او كالتيبين الذي سبقت في هذا الشرح في **قوله** ويبين المواشاة الى  
ان تم لادلالة فيها على ازيد من مشاربها ليرى لو حفظه كونه مكانا وما  
بيان ذاته وحقيقته فغيره خارجة فتختلف باختلافها **قوله** كقوله التي  
بالفا المشعة بتفريع ما بعد لها عما قبلها لان تم ههنا جزى من جزيات  
تلك الكلية وقوله اي من هنا خبر قوله لقيام اي مقام معناه واعلم ان  
تم حقيقة في المكان الحقيقي البعيد وقد استعملت ههنا في المكان  
لمجازي القريب فيها تجوز من وجهين **فقوله** اي من هنا اشارة الى  
التجوز بها عن المكان الحقيقي الى المكان المجازي وقوله من اجل ذلك  
اشارة الى ان من للتفصيل ويمكن ان يكون لابتداء القابلية لان ما بعد  
من الحكم نشأ عن المكاف وهو ان الحكم خطاب الله **قوله** لنقول زاد نقول  
لان هذا المقول ثابت في نفس الامر غير مقول لجعل الحكم خطاب الله  
مخلاف قولنا الاحكام لانه فانه يصح مقوله لذلك من حيث احذنا  
الخطاب جنسا يتناول الحد ود وغيره وبإضافته الى ابعده خرج خطاب

تام والله سبحانه اعلم **قوله** واستعمل المصنفين ثم للمكان المجازي للدم  
بمعنى او على حقيقة ما تضمنه اسمعيل معنى استعاره القريه ههنا على  
لتجوز الاشارة بها الى ان الحكم خطاب الله **قوله** ويبين عطف على  
اسمى اي ويبين المكان على وجه التعيين في كل محل بما يناسبه على ما سبقت  
او كالتيبين الذي سبقت في هذا الشرح في **قوله** ويبين المواشاة الى  
ان تم لادلالة فيها على ازيد من مشاربها ليرى لو حفظه كونه مكانا وما  
بيان ذاته وحقيقته فغيره خارجة فتختلف باختلافها **قوله** كقوله التي  
بالفا المشعة بتفريع ما بعد لها عما قبلها لان تم ههنا جزى من جزيات  
تلك الكلية وقوله اي من هنا خبر قوله لقيام اي مقام معناه واعلم ان  
تم حقيقة في المكان الحقيقي البعيد وقد استعملت ههنا في المكان  
لمجازي القريب فيها تجوز من وجهين **فقوله** اي من هنا اشارة الى  
التجوز بها عن المكان الحقيقي الى المكان المجازي وقوله من اجل ذلك  
اشارة الى ان من للتفصيل ويمكن ان يكون لابتداء القابلية لان ما بعد  
من الحكم نشأ عن المكاف وهو ان الحكم خطاب الله **قوله** لنقول زاد نقول  
لان هذا المقول ثابت في نفس الامر غير مقول لجعل الحكم خطاب الله  
مخلاف قولنا الاحكام لانه فانه يصح مقوله لذلك من حيث احذنا  
الخطاب جنسا يتناول الحد ود وغيره وبإضافته الى ابعده خرج خطاب